حوليات جامعة الجزائر 1 المجلد: 34 / العدد: 01 - 2020، ص: 602_622

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في أفريقيا، الخلفيات والمحاذير

Private security and military companies in Africa,backgrounds andcaveats

غازلي عبد الحليم[1]

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر) abdelhalim.ghazli@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/02/03 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر: مارس /2020

الملخص

ظل الاعتقاد قائما لسنوات عدة بأن القطاع الأمني والعسكري في القارة الأفريقية سيظل لفترة طويلة تحت سيطرة الدولة واحتكارها، وأنه من القطاعات الوحيدة التي لن تمسها موجة الخصخصة التي مست الكثير من دول العالم، إلا أن الواقع الأفريقي اليوم يفند ذلك تماما. ولقد جذبت بالفعل ظاهرة انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا المزيد من الاهتمام .

الكلمات المفتاحية : الدولة في إفريقيا -الجيوش الوطنية -خصخصة الأمن -المرتزقة.

Abstract

For many years, it has been believed that the security and military sector on the African continent will remain under state control and monopoly for a long time, and that it is one of the sectors that will not be touched by the wave of privatization that has plagued much of the world. The proliferation of private military and security companies in Africa has already attracted more attention from armies, governments, media and academics alike. There were several questions about the status of these new companies as a player on the continent and raised a great debate, in particular, with regard to their existence and legitimacy and the nature of their activities on the one hand, but more importantly is the question of who is behind and uses, It as most effective tools.

Key words: State -State in Africa -National armies -Privatization of security -Mercenaries.

المؤلف المرسل: عازلي عبد الحليم ، الإيميل: abdelhalim.ghazli@gmail.com

مقدمة

دفعت الأهمية المتزايدة لمجموعات المرتزقة الجدد أو ما أصبح يطلق عليه بشركات الأمن الخاصة (PSC)، ودورها المتنامي في الدول النامية إلى أن تصبح إحدى محاور التحليلات المعاصرة للصراعات الدائرة في القارة الأفريقية.[1] وقد شكل نشاط هذه المجموعات محور دراسات وبحوث أكاديمية عديدة حول خصخصة الأمن على المستويين الوطني والإقليمي. وفي حين تم تقديم تعريفات متنوعة للمقصود بمفهوم الخصخصة، فإن هذه الدراسة تحاول أن تتجاوز هذا الأمر وتضع خصخصة الأمن في إطار النقاش الأوسع حول "علاقة خصخصة الأمن بدور الدولة التقليدي الفيبيري في أفريقيا والإشكالية المستمرة حول بناء الدولة فيها واستمرارية بقائها".

في الواقع، منذ إقامة نظام ويستفليا كان ميلاد الدولة ككيان سياسي متزامنا مع السيطرة المطلقة على الجيش واحتكار الحرب، وكانت هذه السيطرة ليس فقط مسؤولية الدولة، بل وسبب وجودها أيضا. وعليه فإن فقدان هذا الاحتكار وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالحرب أو توفير شروط الأمن والاستقرار، لا يمكن أن يكون إعلانا فقط عن تراجع الدول، ولكن قد ينذر أيضا بزوالها وانهيارها.

تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة لا تأخذ دائما نفس الأشكال بل تتجلى بطرق مختلفة، كما يشير إلى ذلك هرفريد مونكلر Herfried Münkler .[2]حيث تناول هذا الأخير ظاهرة التعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أو ما أسماه بالمناولة العسكرية من زاويتين مختلفتين: الأولى في بلدان الشمال، والثانية في بلدان الجنوب.

في الحالة الأولى، تظهر الاستعانة بمصادر خارجية والحاجة إلى خصخصة القطاع، كعملية مرتبة ويتم الإعداد لها بشكل جيد ويتم تنفيذها بخطوات محكمة، وهو ما يجعلها أقرب إلى المسار أو العملية المنظمة وأبعد من أن تكون ارتجالا من طرف السلطات الأمنية أو السياسيين. حيث تبدو الاستعانة بمصادر خارجية خاصة مسارا منظما يكون فيه الانسحاب التدريجي للدولة مرغوب فيه وتدفعه الحاجة إلى ترشيد النفقات وتفادي الخسائر البشرية في ميادين القتال، ناهيك عن الضغوطات المجتمعية والرأي العام الرافض لخوض الحروب.ولا تقوم الدولة في هذه الحالة إلا بتفويض جزء من احتكارها لـ "العنف المشروع"، لكنها تظل ذات سيادة فيما يتعلق بصنع القرار السياسي الذي لا يزال غير قابل للمس.

في الحالة الثانية، الاستعانة بمصادر خارجية هو مظهر من مظاهر التآكل الكلي لسلطة الدولة. تأخذ هذه الظاهرة شكلين مختلفين عن بعضهما البعض.في "الدول الفاشلة والهشة"، يمثل اللجوء إلى هذا النوع من الخدمات دليلا على تآكل سلطة الدولة التي تكون غير قادرة على ضمان أمن مواطنيها كخدمة عامة تمثل جوهر أدوارها الوجودية. هذه الدول تقوم بانتداب شركات أمنية خاصة خارجية وهي تفتقد لأدنى أدوات الرقابة عليها وعلى نشاطها الذي سرعان ما يتحول إلى منافس وبديل عن دور الدولة

الأساسي في هذا المجال، بل ويتجاوز كل الضوابط بحيث لا يتردد في الحصول على أقصى قدر من الأرباح ولو على حساب استقرار وأمن الدولة التي منحته التفويض.

في مقدمة دول الجنوب كما سماها مونكلر،تعد الدول الأفريقية من بين الدول التي بدأت تتعامل بشكل كبير وتلجأ إلى خدمات هذه الشركات. وقد عبر المتتبعون للشأن الإفريقي في السنوات الأخيرة عن مخاوف متزايدة من انتشار ونمو قطاع الأمن الخاص فيها. [3] يجب الإشارة إلى أن هذه الأخيرة كانت قد عرفت ظاهرة المرتزقة (التي لا تختلف كثيرا عن ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة) في أثناء الحقبة الاستعمارية ومحاولات التحرر من المستعمر الذي لجأ إلى خدماتهم من أجل محاربة وعرقلة مسار التحرر الوطني في القارة.استيقظت أفريقيا ما بعد الحرب الباردة على واقع الشركات عالية التنظيم التي تقدم خدمات عسكرية وأمنية لأي جهة قادرة على أن تدفع نظير تلك الخدمات.

من المهم أن نفكر في كيفية تأثير خصخصة الأمن بمختلف أنواعه أمنية كانت أم عسكرية، على دور الدولة كونها تبقى الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية. علاوة على ذلك، فإن الأمن يظل جوهر الدولة وخاصيتها الرئيسية، وسبب بقائها، وتنازلها عن احتكار إدارته وضبطه يترتب عن التنازل عنه عواقب وخيمة على نظام الدولة كما هو متعارف عليه بشكل تقليدي.لذلك يمكن أن نطرح التساؤل التالي، **هل تمثل خصخصة الأمن تراجعا وانحطاطاً للدولة وتخلي عن أدوارها المقدسة في إفريقيا؟**

1. التأصيل المفاهيمي

يشير مصطلح "خصخصة الأمن" إلى الخدمات الأمنية المقدمة إلى العملاء على اختلاف طبيعتهم من قبل وكالات أو شركات تنشط باستقلالية يفترض أن تكون تامة عن إرادة الحكومات. وتشير ميشال سمول Michelle Small إلى أن الأمن المخصخص اليوم هو في الأساس إشارة إلى صناعة حصرية ومكتفية ذاتيا بعيدة عن إرادة الدولة وتتاجر في الخدمات المهنية العسكرية والأمنية، والمعدات، والتدريب، والخدمات اللوجستية.[4] وقد تم تسهيل نموها من خلال الرغبة في تقليل العبء الذي تتحمله مؤسسات وأجهزة الدولة لحماية مواطنيها. أصبحت هذه الجهات الفاعلة أطرافًا فاعلة في قطاع الأمن بعد الحرب الباردة.
وعلاوة على ذلك، يـُعرِّف بيتر سينغر الشركات العسكرية الخاصة بأنها "هيئات متخصصة في توفير المهارات العسكرية - بما في ذلك العمليات القتالية التكتيكية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات وتحليلها، والدعم العملياتي، وتدريب القوات، والمساعدة التقنية". [5]وقد عرّف كل من فريد شريبيروكاباريني Fred Schreier, Marina Caparini شركات الأمن الخاصة بأنها "شركات متخصصة في توفير الأمن وحماية الأفراد والممتلكات."[6]

وعليه تتكون خدمات الأمن الخاصبشكل عام من الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (Private Military and Security Companies)(PMSC)[7]التي تبيع الخدمات العسكرية والأمنية.قد يكون من الصعب التمييز بين هذين النوعين من الشركات، على الرغم من أن الشركات

العسكرية الخاصة (PMC) ترتبط في الغالب بأنشطة مصممة لتكون عسكرية، قتالية وميدانية. في حين أن الشركات الأمنية الخاصة (PSC) تهتم بشكل أساسي بحماية الأفراد والممتلكات، وبالتالي يكون نشاطها دفاعيا ووقائيا في الأساس. وقد يوجد من الشركات الأمنية الخاصة من يوفر الخدمتين معا. [8] وهو ما يخلق نوعا من الغموض والخلط بين المفهومين. ذلك أن بعض الشركات العسكرية الخاصة تقدم خدمات أمنية وبعض الشركات الأمنية الخاصة تقدم خدمات عسكرية. وهكذا، فإن تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا يزال معقدًا لأنه ليس شاملاً بما يكفي لتغطية كل شيء يخص النشاط الذي تقوم به هذه الشركات فعليا.

لذلك، يفضلالبعض[9] استخدام مصطلح صناعة الأمن عند الإشارة إلى خصخصة الأمن. إنها صناعة تعمل علانية في السوق العالمية، وهي منظمة بالكامل تحت إدارة خبراء محترفين يعملون في إطار شركات ربحية. وعلى الرغم من محاولة سينغر إيجاد تسوية لهذه المعضلة وحل لغز التعريف من خلال نظام تصنيف الشركات العسكرية والأمنية على أساس التسلسل الهرمي للخدمات المقدمة من قبلهم –كما سنناقشه لاحقا-،وهو يميز بين ثلاثة أنواع من الشركات: شركات مزودة للخدمات العسكرية (النوع 1)، وشركات تقدم الاستشارات العسكرية (النوع 2)، وشركات الدعم والاسناد العسكري (النوع 3)، إلا أنه مع ذلك، لا يحل مشكلة التمايز والانقسام الحاصل بين نشاط العسكريين والأمنيين، وبالتالي يعد مصطلح "قطاع الأمن الخاص" [10]الأكثر حيادية لتعيين كل من الشركات العسكرية والأمنية.

2.الفرق بين قطاع الأمن الخاص وجماعات المرتزقة [11]

تشترك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في سمتين بارزتين مع جماعات المرتزقة، في أن كلاهما يحركهما في المقام الأول ضرورات الربح بدلا من الأسباب السياسية والدوافع الأيدولوجية. كما أن كلاهما تنشطان بشكل لافت في المناطق التي يحتدم فيها النزاعات.وقد أطلق تاريخيا على المقاتلين الذين يشاركون في القتال بدافع الربح والكسب المادي تسمية المرتزق Mercenaire.

من المهم الإشارة إلى أن نشاط المرتزقة يعد غير قانوني بموجب الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1977 الداعية إلى القضاء على جميع أشكال نشاط المرتزقة في أفريقيا.

ومع ذلك، تظل قرارات كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي غامضة بعض الشيء بحيث تشير وتخص بالذكر تحديدا نشاط المرتزقة الذي يهدف إلى الإطاحة بالحكومات، وهي بذلك لا تخص بالضرورة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي لا تعتبر نفسها معنية بهذه القرارات ولا تشملها. [12]

ما هو واضح هو أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعمل مثل غيرها من الشركات التجارية العادية ذات الهيكل المؤسسي والوضع القانوني والعلاقات التجارية. علاوة على ذلك، تعمل العديد من هذه الشركات بالموازاة أو بالتوافق مع شركات القطاع الخاص الأخرى في الميادين الاقتصادية والتجارية

كجزء من التكتلات الصناعية الضخمة التي تعتمد على رأس المال، وتستفيد من نظام منتظم للتمويل وتعمل في الساحة الدولية وهي في الوقت ذاته حـاجة إلى حمـاية نفسها ومصالحها في مناطق عديدة من المعمورة.

لذلك صار من الطبيعي أن ترفض العناصر المسلحة المنضوية تحت شركات أمنية وعسكرية خاصة اليوم نظرة البعض لها بأن نشاطها يندرج في عداد أعمال المرتزقة. وهي من أجل ذلك تقدم حججا قوية للتأكيد على أنها تعمل في إطار الحفاظ على السلام والأمن في ربوع العالم وبالتالي هي جزء من الحل وأداة للتسوية وليس العكس كما يشاع. وقد عبر Eeben Barlow مدير Executive Outcomes [13] سابقا بشكل واضح عن وجهة النظر هذه المدافعة عن الدور الذي تلعبه هذه الشركات عندما قال: "إن دور شركتنا هو تقديم الدعم لدولة تتحرك نحو الديمقراطية، ...لا يمكن لأحد أن يشكك في حقيقة أن الشركات العسكرية الخاصة كانت عامل استقرار في أفريقيا."[14]

ما هو جدير بالملاحظة هنا هو كيف تسعى الشركات العسكرية الخاصة لتصوير نفسها كدعائم للسلام والاستقرار والديمقراطية في أفريقيا بدلاً من مجرد نشاط تؤديه أي مجموعة من المقاتلين المرتزقة. وهو الخطاب الذي أصبحت تتبناه جميع الشركات التي تنشط في هذا الميدان بحيث تجعل من نفسها طرفا موثوقا به ينشط في سبيل تسهيل مهمة الدول والمنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولسان حالها يقول «We are Peace Enforcers».[15]وقد نجحت في تسويق صورة إيجابية عن نفسها تعكس مدى خبرتها وتحكمها في اختصاصها ونجاعة تدخلاتها والخدمات التي تعرضها، وكلها معطيات لا يمكن إثباتها بالنظر إلى التجاوزات الكثيرة التي صاحبت تدخلاتها في مناطق النزاع، ونهمها المتزايد لتحصيل الأرباح ولو على حساب الدول التي تستعين بخدماتها.

3. علاقة الدولة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة

يثير موضوع علاقة الدولة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والأكاديمية على حد سواء، ذلك أنه يتعلق بموضوع من أشد المواضيع حساسية ما دام يتصل بشكل مباشر بأدوارها ومدى استقلاليتها وسيادتها. لذلك صار من اللازم الإشارة إلى كيفيةتأثير الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على دور الدولة ومسؤولياتها فيما يخص القطاع الأمني. تظل الدولة ككيان سياسي الوحدة الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية بالرغم من ظهور فواعل أخرى جديدة بدأت تنافسها في أدوارها الأساسية، وعلاوة على ذلك، فإن توفير الأمن يدخل في صميم وجود الدولة، فهو السمة الأساسية المحددة لها، وسبب وجودها،[16] وتنازلها عنه لصالح جهات أخرى، سيترتب عنه عواقب وخيمة على الدولة كما هو متعارف عليه بشكلها التقليدي.

المبدأ التنظيمي الأساسي، بل والرمز النهائي للدولة، هو قدرتها على إدارة وتنظيم ومراقبة جميع أدوات العنــف

والقوة والقسر، وهنا تكمن "العلاقة الجوهرية" بين الدولة وفرض الأمن. وقد استطاعت الدول في جوهرها التحكم في القطاعات المتعلقة باستخدام القوة واحتكار أدوات القهر منذ أن تحولت الجيوش إلى "جيوش من المواطنين

" تم فيه الاستغناء عن اللجوء إلى خدمات المرتزقة.

لذلك فإن إضفاء الطابع المؤسسي على دور الدولة الضامن للنظام والمحتكر الوحيد لأدوات القهر، وضع حدا بين أشكال العنف المشروعة وغير المشروعة. وقد اختيرت الدولة باعتبارها المزود الشرعي الوحيد والمعترف به للأمن والإكراه. في الواقع، هذه هي نقطة البداية المفاهيمية التي يستخدمها ماكس فيبر في تعريفه لما يشكل في نظره الدولة كمؤسسة مسؤولة عن حماية المواطن والضامن لأمنه والسير الحسن لظروف عيشه. وهو بالتالي أحد المهام المقدسة التي لا يصح أن تؤديها جهة أخرى وإلا تكون الدولة في هذه الحالة قد أخلت بأحد أقدس أدوارها، بل أيضًا وظيفتها الرئيسيةفي سياق "العقد الاجتماعي" المبرم بين الحاكم والمحكوم، والذي يجعل من توفير الأمن أهم واجبات الدولة الأساسية.

وهو ما يشير إليه شارل تيلي Charles Tilly في كتاباته، بمعنى أن الدولة هي ترسيخ للعقد المبرم بين الحاكم والمحكوم من خلال تبادل الحماية مقابل الولاء، وامتيازات أخرى مثل تحصيل الضرائب والدخل والعمل، أي القاعدة الاقتصادية للدولة عموما." وعليه فإن الأمن هو اتفاق تعاون بين المتخصصين في مجال العنف والمنتجين الاقتصاديين [...] يتم تعبئة الموارد الاقتصادية والقسرية بفعالية من أجل [تصديق الدولة] وأحسن دليل على عدم كفاءة [الدولة] هو ظهور الجمعيات الأهلية لحماية المواطنين". [17]وبالفعل، عندما يحدث هذا، فإنها فشلت في وظيفتها الجوهرية.

إن قبول الدولة بخصخصة الأمن لا يحرم الدولة فقط من كونها درعا أمنيا فحسب، بل يفقدها الحق في استخدام القوة الشرعية أيضا. ذلك أن خصخصة الأمن يقوض أساساً مشروع بناء الدولة لأنه يقوض أسس العقد الذي يجعل من مواطني الدولة أتباعا ومنتمين لها، وذلك بعد أن تخلت عن أهم ركن في العقد الذي يجمعها مهم وهو ضرورة حمايتهم. كما أنه يؤدي إلى تحول هؤلاء إلى جهات أخرى توفر لهم هذه الخدمة وهو ما يفقدها بالتالي الامتيازات التي كانت تحظا بها نظير ولائهم لها وفي مقدمتها المزايا الاقتصادية من ضرائب وغيرها. [18]

4. السياق الدولي والقاري المصاحب لتنامي الظاهرة

لفهم طبيعة تطورها وزيادة عددها وتنامي حاجة بعض الأنظمة الأفريقية لها، من الضروري وضع الشركات العسكرية الخاصةأو شركات الأمن الخاصة في سياقها السياسي-التاريخي والاقتصادي على المستويين الدولي والقاري، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات:

1.5-الاعتبارات القائمة على المستوى الدولي

1.1.5- التوجه نحو خصخصة الصناعات العسكرية

فقد شهدت سنوات السبعينات عودة المفـاهيم الليبرالية للاقتصاد، هذه النـظريات تخـضع الدولة لنفس المنطق الإداري مثل القطاع الخاص، ولا تستثني أي قطاع بما في ذلك القطاعات السيادية. مع بداية الثمانينيات ازدادت خصخصة الصناعة الدفاعية وانطلقت السوق العسكرية. وقد طورت حكومات الولايـات المتـحدة والـمملكة المتحدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ليصبح من خلالها قطاع السوق لاعبا كاملا في الهندسة الدفاعية.

2.1.5- تفاقم النزاعات منخفضة الحدة

حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى إضعاف الدول الفقيرة التي كانت مدعومة في السابق من قبل الدولتين العظميين. وقد انتشر العنف الذي كان مركزا في السابق بيد الدول إلى جهات فاعلة من غير الدول حيث زادت حدة النزاعات منخفضة الحدة (LowIntensity Conflicts) التي عرفت زخما كبيرا مع نهاية الحرب الباردة، حتى وإن كان ضحاياها لا يقلون عددا عن الحروب الأخرى.

3.1.5- كثرة النزاعات اللاتماثلية

حيث بدى واضحا مع تفاقم الأزمات الأمنية في القارة الأفريقية، أن الجيوش الغربية المدربة على خوض حروب عالمية غير مستعدة تماما لمواجهة عدو متقلب، من غير الدول، في حرب لا تخضع بالضرورة لمعايير متعارف عليها منذ زمن، وفي مواجهة عدو غير نظامي أو ما صار يطلق عليه بالنزاعات اللاتماثلية. وبالتالي أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصةحلاً عندما يريد المرء أن يكون لديه رجال على المدى القصير، وأن يكون الرجال سهل التحكم فيهم، ولا يتم مراقبة نشاطهم من قبل المؤسسات التشريعية في تلك البلدان.

4.1.5- تفشي النزاعات الداخلية الأهلية والنزاعات الانفصالية

وتم ذلك بشكل لم يسبق له مثيل بعد نهاية الحرب الباردة.وهو ما خلق واقعا دوليا جديدا، صارت فيه النزاعات الداخلية هي الغالبة وصار فيه التدخل من أجل وضع حد لها أو تسويتها أمرا بالغ الصعوبة. هذا الأمر طرح بحدة على هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات الإقليمية التي أصبحت تعنى بالشأن الأمني وتخوض فيه، بعد أن تم تكييف مواثيقها المؤسسة لهذا لغرض. من الواضح أن هذه المنظمات واجهت معضلة مزدوجة عندما قررت التدخل في هذه النزاعات. أولها تردد أو رفض الكثير من الدول التطوع من أجل تشكيل القوات الأممية أو الإقليمية المكلفة بحفظ السلام، وثانيا أن التدخل في هذا الشكل من النزاعات يختلف تماما عن تلك النزاعات التي يكون أطرافها دولتين أو أكثر تخوضان حربا بجيشين نظاميين ويخضع كلاهما إلى القانون الدولي الذي ينظم هذا النوع من العلاقات الدولية أثناء الحروب.

يمكن أن نضيف معضلة أخرى وهي رفض التشريع الدولي التعامل مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والاستمرار في اعتبارها شكلا من أشكال المرتزقة. من الواضح أن هذه الهيئات لم تجد بدا من الاستعانة بالشركات الخاصة التي توفر خدمات أمنية وعسكرية رفضت الكثير من الدول القيام بها. لذلك صار في السنوات الأخيرة مألوفا تدخل هذه الشركات لوضع حد لتمرد عسكري أو حماية قوافل الإغاثة الإنسانية، أو الفصل بين القوات المتقاتلة، أو تقديم الخبرة للجيوش الوطنية التي أعيد تشكيلها بعد حروب أهلية، أو تقديم خدمات لوجستية لقوات أممية في تقديم

الخبرة للجيوش الوطنية التي أعيد تشكيلها بعد حروب أهلية، أو تقديم خدمات لوجستية لقوات أممية في مناطق الفصل ين القوات المتنازعة وتقديم الحماية للمراقبين الدوليين وغيرها من المهام الكثيرة.

5.1.5- تراكم الخبرة القتالية والقدرات العسكرية

هذا كما خلفت عدة عقود من العداء بين الشرق والغرب، والتحضير لحرب لم تحدث أبدا، مخزونات هائلة من الأسلحة ولكن أيضا عددا كبيرا من المقاتلين وخبرة قتالية عالية المهارة دون عمل يتم تسريحهم في آخر المطاف.[19] وفي مواجهة التسريح الهائل للأفراد الذين لا يستطيعون فعل أي شيء غير ممارسة حرفتهم الأصلية وهي "الحرب"، فإنه سرعان ما انضم هؤلاء إلى صفوف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي كانت بحاجة إلى استغلال خبرتهم وكفاءتهم، وهم بالمقابل بحاجة إلى من يدفع لهم نظير ما يمكن أن يقدموه من خدمات. كل هذا وفر بيئة مواتية للغاية لتنمية الصناعة العسكرية الخاصة التي استطاعت أن تمتص الفائض الكبير من العسكريين المحالين على التقاعد أو البطالة.

6.1.5- الهوس الأمني والتوجس من العمليات الإرهابية

يعد قطاع الصناعة الأمنية والعسكرية الخاصة، أحد القطاعات التي استفادت بشكل كبير من الأجواء الأمنية التي سادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث استطاع جني أرباح ضخمة من خلال استغلال المخاوف الأمنية المتزايدة وحالة الهوس الأمني والتوجس من العمليات الإرهابية التي أصابت المجتمعات الغربية والأمريكية على وجه التحديد. هذا المناخ الأمني المتشنج كان مبررا لاحتياجات أمنية متزايدة في إطار الحرب على الإرهاب التي أعلنتها بعض الدول والتي أسهمت في توسع القطاع بالفعل وازدياد نفوذه في ميدان الخدمات العسكرية والأمنية.

7.1.5- تبني الدول الكبرى لأسلوب الحروب الهجينة

سمحت الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية الخاصة تمكين الدول من خلال جيوشها النظامية من خوض حروب يطلق عليها تسمية الحروب الهجينة، ستكون الحروب المختلطة حروبًا تسعى إلى حشد خبرات الحروب النظامية وغير النظامية، وبالتالي الجمع بين القتال التقليدي العادي والتقنيات التمردية. يمكن للدول بالتالي اللجوء إلى التكتيكات التقليدية مثل الغارات الجوية، واستعمال نيران

المدفعية، والأسلحة التقليدية الأخرى، وكذلك التكتيكات غير التقليدية من حرب المدن والاغتيال المستهدف، الهجوم السيبراني وغيرها من أدوات القتال الحديثة.[20] ولكن في كلتا الحالتين استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة ستكون ضرورية. وستخاض هذه الحروب بشكل عام في المدن والحواضر حيث يتركز جزء كبير من السكان، وهو مكان آمن يختبئ فيه المتمردون والإرهابيون ويسهل التحصن فيه. مما يزيد من حاجة الجيوش النظامية إلى الاستعانة بخبرة الخواص في مجال قتال المدن والشوارع أو ما كان يطلق عليه في الماضي بحرب العصابات.

8.1.5- تصاعد النزعة المعارضة للحرب داخل المجتمعات الغربية

ومن العوامل غير المباشرة التي أسهمت في صعود نجم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وتنامي اللجوء لخدماتها، هو تصاعد النزعة المعارضة للحرب داخل المجتمعات الغربية والتي قادتها منظمات المجتمع المدني والجمعيات المعارضة لتدخل الجيوش خارج البلاد كما حصل في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في حربي أفغانستان والعراق. هذا الواقع دفع المسؤولين في هذه الدول إلى الالتفاف على المعارضة الشديدة للسياسات التدخلية وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اللجوء إلى خوض العمليات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي للحلفاء دون الحاجة إلى الاستعمال المباشر للقوات النظامية. الالتفاف حصل أيضا من أجل تجنب المواقف المعارضة التي بدأت تضيق الخناق على قرارات التدخل العسكري الأمريكية خاصة في أروقة الكونغرس أو في مجلس العموم البريطاني. وبالتالي التعاون مع هذه الشركات سيجعل القيادة السياسية والعسكرية غير ملزمة بتقديم تبرير للرأي العام الوطني والدولي على التصرفات وحتى التجاوزات التي ترتكبها هذه الشركات في ميدان القتال، والتي في أغلبها تتم ضد المدنيين ومثال بلاك ووتر Blackwater في العراق ليس ببعيد.

2.5-الاعتبارات القائمة على المستوى القاري

1.2.5- الحاجة إلى تسوية النزاعات التي يطلق عليها بالنزاعات منخفضة الحدة

حيث أظهر تعامل الدول الكبرى والمجتمع الدولي مع القضايا المتعلقة بالشأن الأفريقي عن اتجاه حديث يفيد بأن النزاعات "ذات الحدة المنخفضة" صارت تدار بشكل متزايد من قبل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، التي يقوم "المجتمع الدولي" بالتعفف عن التدخل فيها بشكل مباشر. لذلك ظهر في القارة الأفريقية، نوع جديد من الارتزاق تقوده مثل هذه الشركات يستفيد من الاضطرابات الاستراتيجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكل الفرص المالية التي تقدمها العولمة. يؤكد هؤلاء المرتزقة الجدد على أنهم متعاقدون حقيقيون للحرب، إذ أنهم يسعون إلى اكتساب الشرعية وتنويع أنشطتهم واستخدام استراتيجيات اتصال متطورة وخطاب مشبع بالأيديولوجية النيوليبرالية في الترويج لخدماتهم للدول التي تستعين بهم، والتي جنحت الكثير منها إلى تسريح قطاعات واسعة من مجنديها بدعوى ترشيد النفقات وإيكال المهمات العسكرية من المستويات الدنيا إلى وكلاء خواص، قياسا على ما يحصل في قطاعات

أخرى اقتصادية وحتى اجتماعية. كما أنهم، في الواقع، يحظون باهتمام متزايد من القوى الكبرى والمنظمات الدولية التي تتردد على نحو متزايد في التدخل في أفريقيا، وتميل إلى الاستعانة بجهات خارجية في عمليات حفظ السلام.

2.2.5- زيادة عسكرة المجتمعات الأفريقية

نتيجة غياب الدولة وأجهزتها الأمنيـــــة وازدياد ظاهرة النزاعات العرقية فيها. ذلــك أن الكثير من المجتمعات الأفريقية وجدت نفسها من دون حماية توفرها السلطات العمومية مع تراجع مكانة الدولة كمؤسسات وكولاءات، مما اضطر الجهات المتضررة من وراء ذلك إلى البحث عن بدائل. فمن جهة لجأت الفئات المجتمعية المختلفة إلى رفع السلاح وتجنيد عناصر منها من أجل الدفاع عن وجودها ومكتسباتها، وبالمقابل علت الحكومات التي عجزت عن فرض سلطتها في مناطق شاسعة من أقاليمها إلى الاستعانة بالشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهمة تأمين تلك المناطق والقضاء على العناصر المسلحة فيها. أحسن مثال يمكن أن نذكره في هذه الحالة هو ما يحص في منطقة ديلتا النيجر، حيث رفعت قبائل الإيبووالأوغونيوالإيجاو السلاح في وجه الحكومة والشركات النفطية متعددة الجنسيات بعد أن شعرت بأن أراضيها ومحاصيلها الزراعية وهي مصدر عيشها الأول قد أضر به الاستغلال المفرط الذي تقوم به هذه الشركات على حساب البيئة ومصادر المياه التي تم تلويثها.[21] هؤلاء لم يشعروا يوما أن الحكومة في لاغوس يمكنها أن توفر الحماية لهم ولمصادر أرزاقهم، ففكروا في حمل السلاح وتخريب منشآت الشركات العالمية التي تعمل على أراضيهم. والأخطر من هذا أن هذه الأخيرة هي الأخرى عندما فكرت في حماية عمالها ومصالحا ومنشآتها، لجأت إلى الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة بدل أن تعتمد على حماية القوات النظامية التابعة للدولة التي تنشط على أراضيها. ويرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا قد انتهى بها الأمر إلى تشكيل حكومات خاصة داخل جيوب ذاتية الحكم تفلت من سلطة دول "أشباح"، هي أقرب إلى ما يعرف "بمتلازمة موناكو Monaco syndrome" التي تجعل من خلال السيادة الهشة للدولة، جزءا من الأرض تحت سيطرة بنية تنظيمية أو شخصية.[22]

3.2.5- تعفف الدول الكبرى عن التدخل المباشر في حروب ونزاعات القارة

وهي التي صارت نزاعات داخلية بامتياز. وازدياد هذا التوجه بين الدول الغربية خاصة بعد المستنقع الذي وقعت فيه القوات الأمريكية في الصومال والقوات الفرنسية في رواندا. ظهر واضحا لجوء الدول الكبرى إلى تسوية النزاعات الجديدة التي تنشب في القارة عن طريق الأدوات العسكرية من تدخل مباشر أو عن طريق وكلاء.

وهكذا انتقلنا من ظاهرة المرتزقة "الرومانسيين"، ومعظمهم أيديولوجيون -من "المرعبين" أو "قراصنة الجمهورية"، كما أحب تسميتهم "بوب دينار" Bob Dennard[23] إلى مرتزقة الشركات الأمنية، بدافع مالي والذي يقدم مجموعة واسعة من "الخدمات"، من المشورة والتدريب واللوجستيك، إلى الحراسة استغلال

أبار البترول والمناجم، وصولا إلى العمليات العسكرية والحربية. وعلى المستوى الإفريقي، تمثل هذا النموذج في شركةExecutive Outcomes التي لا يمكن العثور على نظيرتها إلا في الشركات العسكرية الخاصة الكبيرة الأنجلو أمريكية أو الإسرائيلية التي تنشط هي الأخرى بكثرة في القارة.

5. الخلفيات التاريخية لخصخصة الأمن في القارة الأفريقية

ارتبط تاريخ القارة الأفريقية وبخاصة في المرحلة التي سبقت وأعقبت استقلال الكثير من الدول الأفريقية بظاهرة المرتزقة في العلاقات الدولية.

وقد عرفت القارة الأفريقية نشاط الأمن الخاص في أول الأمر في شكل أعمال مجموعات المرتزقة. وما يميز أنشطة المرتزقة في أفريقيا خلال الحرب الباردة، كما يقول ريشاردنوسالRichard Nossal، هو "ميلها إلى عدم الانتظام والانضباط، وهيمن عليه عدد صغير نسبًيا من الأفراد. [24] تم توجيه جزء كبير من النشاط ضد الحكومات القائمة، وقد نظم نشاطها بإيعاز من قبل الأفراد والشركـات أو الحكومات الأجنبية.

وقد مرت خبرة القارة الأفريقية بظاهرة المرتزقة ومن ثم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بمرحلتين تاريخيتين فارقتين:

1.6-المرحلة الأولى: انطلقت مع توظيفهم من قبل الدول الاستعمارية لعرقلة وتعطيل استقلالها: حالة الكونغو كنشاسا، في بداية الستينات، عندما قرر موييزتشامبي الانفصال بإقليم كاتانغاKatanga الغني بالمعادن بتشجيع من شركة Union Minière du Haut Katanga (UHMK) of Belgium, حاليا شركة (Gecamines)، التي كانت مدعومة آنذاك من طرف الحكومة البلجيكية.

كما عانت العديد من البلدان الأفريقية، من بينها أنغولا وبنين وبوروندي وجزر القمر والكونغو - برازافيل وغينيا وناميبيا وسيشيل وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من تأثير عمليات المرتزقة في سياساتها الوطنية. في اثنين من هذه البلدان، جزر القمر وسيشيل، شكل تأثير المرتزقة السياسة الداخلية لسنوات عديدة، وقد تمكن اثنان من أفراد المرتزقة، وهما مايك هور أو مايك المجنون في سيشيل وبوب دينار في جزر القمر وأتباعهما من السيطرة والوصول إلى السلطة في كلتا الدولتين. لقد شارك هؤلاء المرتزقة باستمرار فيما عرف بلعبة الكراسي الموسيقية بين كبار السياسيين الذين لجأوا إلى خدماتهم في خضم تزاحمهم من أجل إسقاط خصومهم، أو تشكيل تحالفات جديدة، أو خيانة بعضهم البعض.

هذا ما يفسر أن الدول الأفريقية وبسبب معاناتها من نشاط هذه المجموعات، كانت السباقة إلى تجريم هذه النشاطات وإدخالها في خانة المرتزقة. حيث جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن القضاء على نشاطات المرتزقة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشر المعقودة في ليبرفيل في الفترة من 1977/6/5/2[25] لإدانة وتجريم الارتزاق العسكري

وأثاره الضارة على استقلال الدول الأفريقية وسلامتها، Convention For The Elimination of Africa Mercenarismin وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1985/04/22.

2.6-**المرحلة الثانية:** بعد نهاية الحـــرب البـــاردة، ظهرت القارة الأفريقية كسوق واعدة للشـــركات الأمنية والعسكرية الخاصة، وفي مقدمتها الشركات الجنوب إفريقية والفرنسية. الأولى استغلت تسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة مباشرة بعد نهاية نظام الميز العنصري لتقوم باستقطاب أعداد كبيرة منهم بخبرتهم والعلاقات الجيدة التي تربطهم بالقوات المسلحة في الدول الغربية الحليف السابق لنظام بريتوريا. هذا الواقع جعل من جنوب أفريقيا نموذجا فريدا من نوعه، أين بلغ تعداد هذا النوع من الشركات أرقاما قياسية تضاعفت بشكل ملفت للانتباه من 6 شركات في منتصف الثمانينات إلى 3500 في سنة 1995 إلى 5000 شركة في سنة 1999، والرقم في تزايد مستمر.[26] أما الثانية فقد استفادت من علاقات فرنسا الفريدة من نوعها مع أنظمة الحكم في دول كثيرة في القارة، حيث عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الاستعانة بهذه الشركات لدعم الأنظمة الحليفة لها وحماية قادتها وإحباط محاولات الإطاحة بهم، إلى جانب تدريب وتكوين القوات المسلحة لهذه الدول.

هناك تقريبا نوعان من الشركات الخاصة العاملة في أفريقيا، تلك التي تشترك بشكل مباشر في أنشطة القتال ومكافحة التمرد مثل ExecutiveOutcomes سابقا واليوم STTEP (SpecialisedTasks, Training, Equipment and Protection International)، وساند لاين Sandline، والأخرى التي تعمل كخلفية لعمليات حفظ السلام مثل دينكورب Dyncorp International.

وفقا لدافيد بوتنهاور David Pfotenhauer، فإن انتشار هذه الشركات العسكرية الخاصة في القارة مثل شركة STTEP على سبيل المثال، يرجع أساسا إلى أوجه القصور الكثيرة التي تعاني منها بعض المؤسسات العسكرية في القارة، والتي تتراوح بين الفساد النظامي داخل الجيش، والعقيدة العسكرية الضعيفة، والفرار من جبهات القتال، والتدريب غير الكافي، وهياكل الوحدات غير الصحيحة، والاستخدام التكتيكي الضعيف للمعدات، وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء عمليات التدخل.[27] ولكن مثل هذا الطرح ليس موضوعيا بالشكل الكافي، وذلك عندما نشاهد التضييق والتدخل الكبير الذي تمارسه دول كبرى في القارة الأفريقية من أجل الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها من بعض الأنظمة ولو على حساب التسليح والتكوين الجيد للجيوش الأفريقية. بل إنه من غير المستبعد أن يكون تشجيع هذه الشركات على النشاط على أوسع نطاق في القارة يهدف بالدرجة الأولى إلى إضعاف هذه الجيوش وتقزيم أدوارها كما سنبين لاحقا.

6. تصنيف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة العاملة في القارة

من الضروري الإشارة إلى أن أي محاولة لتصنيف هذا النوع من النشاطات التي تتم في الغالب على المستوى الدولي، يعد أمرا صعبا لتنوع وتباين وجهات النظر حوله بشكل كبير. بصرف النظر عن

النقاشات التقليدية التي لا يسعنا الإشارة لها في هذا البحث والتي تقوم على أساس تصنيف هذه الشركات بناءا على مدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الوطنية والدولية المنظمة لهذا الميدان. فقد تزداد صعوبة التصنيف درجة عند الإشـــــارة إلى العلاقة التي

تجمع هذه الشركات مع قطاع المال والأعمال على الصعيد الدولي ودرجة التعقيد والترابط التي يترتب عن ذلك. فهل هي فعلا خاصة أم خاصة بشكل نسبي أم هي فقط واجهة للتمويه لصالح بعض الدول التي لا تريد الظهور علانية في بعض القضايا الدولية. وبالتالي مصادر تمويل هذه الشركات في حد ذاته يعد موضوع نقاش وتصنيف مستقل.

وتفاديا لهذا الغموض ارتأيت أن أتبنى تصنيفا لهذه الشركات بناءا على ما جاء به كل من بيتر سينغر وكريستوفر كنساي Christopher Kinsey مع اختلافات طفيفة بينهما. فبينما يحصي هذا الأخير أربعة أصناف لهذه الشركات وهي كالتالي: 1-شركات قتال خاصة، 2-شركات عسكرية خاصة، 3-شركات أمنية خاصة، 4-عملاء أحرار،[28] يقترح Peter W. Singer من أجل تفادي القصور القائم في التصنيف الكلاسيكي ثنائي التفرع للشركات الخاصة العاملة في القطاع الأمني على أساس أنها عسكرية أو أمنية، تصنيفًا ثلاثيا يسميه "Tip of the Spear" أو رأس الرمح والذي يأخذ بعين الاعتبار ازدواجية قطاع الصناعة العسكرية الخاصة، أي: بعده الاقتصادي من جهة والعسكري من جهة أخرى.[29]

يلاحظ سينغر أن وحدات الجيش تتميز تقليديا على حسب المكان الذي تحتله في ساحة المعركة بناءا على قربها أو بعدها من خط الجبهة، وكذلك الأمر أيضًا بالنسبة للشركات الخاصة التي تنشط في هذا القطاع. ذلك أن هذا الوضع يحدد طبيعة تدريبهم، وأدوارهم، مكانتهم، وتأثيرهم في ميدان المعركة...إلخ. إن الفرد الذي يخدم في المشاة سيكون له بالضرورة تدريب ومكان مختلف مقارنة بالذي يخدم داخل القيادة أو داخل وحدات الدعم اللوجستي. بناًء على هذا التصنيف، يمكننا حسب سينغر التمييز بين ثلاثة أنواع من الشركات:

1.7-الشركات العسكرية

ومهمتها تقديم خدمات ذات صلة مباشرة بعمل الجيشمثل الدعم التكتيكي ودعم العمليات القتالية والتي تنشط في مسرح العمليات بالقرب من خط المواجهة (وهي التي تؤدي دور الرمح)؛ هذه الشركات تمثل "شركات المرتزقة" بامتياز، بسبب موقعها على الخطوط الأمامية ومشاركتها المباشرة في القتال. ويظل المثال النموذجي لهذه الشركات هو شركة STTEP الجنوب أفريقية التي ورثت Executive Outcomesالتي حلت في عام 1998 بعد اعتماد حكومة جنوب أفريقيا لقانون المساعدة العسكرية الخارجية والذي يقضي بحظر الارتزاق.

2.7-الشركات الاستشارية العسكرية

وهي التي تقوم بتجنيد ضباط الجيش المتقاعدين لتقديم المشورة الاستراتيجية، والتدريب والخبرة القتالية. وعلى عكس الأولى، هذه الأخيرة لا تدعم المهمات القتالية وتحافظ على بعدها عن الخطوط الأمامية للقتال. كما يدل عليه اسمها، فإنها لا تبيع سوى خدمات المشورة والخبرة وقد يتوسع نشاطها في حالات أخرى إلى مهام أكثر أهمية، كإعادة هيكلة أو حتى إنشاء الجيوش الوطنية في الدول المستقلة حديثا. إلى جانب إعادة إدماج المقاتلين السابقين في أطر

نزع السلاح / التسريح وإعادة الإدماج كما يحصل في الكثير من حالات التسوية. هذه الشركات تصاحب عملائها على جميع المستويات، باستثناء مسرح العمليات. فهي تقوم بإعداده، وتوجيه خطواته، وتخطيط أعماله، ورعاية كل شيء، باستثناء تنفيذ العمليات. طبعا هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي تقوم بعه مقارنة بذلك الذي تقوم به الشركات الأخرى التي تعمل في الميدان.في الواقع، التدريب والتحليل العسكري والتخطيط لهما نفس الأهمية في الحرب، مثل تنفيذ العمليات. بل وقد يكتسي هذا الصنف من الشركات أهمية أكبر لطبيعة النشاط السياسي الذي تؤديه والذي يجعل منها قناة اتصال بالغة الأهمية بين الدول الكبرى والأنظمة التي تكون مثار جدل على مستوى الرأي العام وحتى المعارضة السياسة في تلك الدول. ذلك أن بعض الدول لا تستطيع إرسال ممثليها الرسميين إلى بعض البلدان أو إلى مناطق النزاع، لاعتبارات عدة، فتكون هذه الشركات بمثابة همزة وصل بين تلك الدول وحلفائها، تنشط في السر دون إثارة انتباه الرأي العام وحتى المشرعين لها.

3.7-شركات الدعم العسكري والخدمات اللوجستية وخدمات الصيانة

ومهمتها تمكين جنود الجيش النظامي من التركيز على "قلب الحرب". ويبدو أن هذه الفئة الثالثة والأخيرة من الشركات في تصنيف سينغر هي الأكثر غموضاً والأكثر تعقيداً. وهي تقدم خدمات الدعم والدعم غير الفتاك بما في ذلك الدعم اللوجستي والدعم التقني والمشتريات والنقل. وهي متخصصة في المهام التي تعتبر مهمة بالنسبة لأنشطة العميل، وتوفر الفرص والكفاءات التي تفتقر إليها. ويمكن لهذه الأخيرة، التي غالبا ما تشارك في تدخلات طويلة الأجل، أن تركز على الميدان التكتيكي. وفقا لسينغر، فإن هذا القطاع هو الجزء الأكثر أهمية في الخصخصة العسكرية بالنظر إلى حجمها وعائداتها.

إلى جانب الأصناف الثلاثة التي اقترحها سينغر، يضيف ريتشارد نوسالRichard Nossal صنفا جديدا يسميه بحراس القصر. [30] هؤلاء يتم تعيينهم بهدف حماية الحاكم وتأمينه هو ومقربيه من أية محاولة للإطاحة به سواء كانت من تدبير خصومه أو معارضيه أو من عامة الناس الذين ينتفضون من أجل وضع حد لجبروته. وفي العادة يمثل هذا الصنف النموذج الأكثر شيوعا في القارة الأفريقية على اعتبار أن القادة الأفارقة وخاصة في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة صار من النادر ما يخوضون حروبا ضد أعداء خارجيين بقدر ما يتم ذلك مع جزء من معارضيهم وهم بالتالي بحاجة إلى من يحميهم أكثر ممن يقاتل لصالحهم في جبهات القتال.

7. طرق تمويل خدمات الأمن

من الواضح أن هناك ترابط مصالح بدأ يبرز شيئا فشيء بين الشركات الأمنية الخاصة والمصالح الاقتصادية الموجودة في أفريقيا: والقريبة معظمها من قطاع المناجم والطاقة. في البداية كانت الأمور تتم تحت غطاء الاستعمار ورغبة الدول الاستعمارية في الاستمرار في احتكار الثروات الطبيعية واستغلالها في خدمة صناعتها. وقد تطلب الأمر التدخل العسكري عن طريق بعض من هذه الشركات من أجل هذه الغاية. مثل ما ذكرنا مع النموذج الكونغولي وإقليم كاتانغا.

بعد نهاية الحرب الباردة وتحول هذا النشاط إلى عمل شبه قانوني في إطار منظم، لجأت هذه الشركات إلى التعامل مع واقع الحاجة إلى هذه الموارد ولكن بطرق مختلفة. ليس عن طريق الغزو والاستعمار ولكن من خلال اللجوء إلى اقتراح خدماتها على الدول الأفريقية من أجل حماية المنشآت الاقتصادية مقابل أجر تحصل عليه. الغريب أن الدول الأفريقية التي تعاني جلها من متاعب اقتصادية وجدت نفسها مجبرة على تقديم امتيازات ورخص استغلال في مشاريع تخص مناجم أو آبار النفط لتلك الشركات التي تقدم الحماية والخبرة الأمنية وتتجاوز أدوارها حماية المنشآت إلى مهمة حماية القادة السياسيين وكبار مسؤولي الدولة، في مواجهة تهديد المعارضة والجماعات المسلحة. هذا هو ما يطلق عليه Chapleau و Misser "مقايضة الأسهم الأمنية"،[31] وهو ما يشبه أسلوب مبادلة الأسهم في الديون، والذي يتكون من تحويل المستحقات إلى أصول شركات تنتمي إلى البلدان المدينة. وغني عن القول أن الحكومات الأفريقية التي تستخدم خدمات المرتزقة ليست في الظروف المثلى للتفاوض من مركز قوة، بل هي الطرف الضعيف دائما، والأمثلة على ذلك كثيرة.[32]

1.8- سيراليون 1996/1995: كان المتمردون على بعد 20 كيلومتراً من العاصمة عندما تدخلت قوات Outcomes Executive في مايو 1995. وبعد أن أحكمت (EO) قبضتها على العاصمة فريتاون، سيطرت بعد ذلك على مناجم الماس في كونو وعلى رواسب سييرالروتيل، قبل شن هجوم على مقر المتمردين في أكتوبر 1996. وبما أن حكومة ف. ستراسر كانت آنذاك غير قادرة على دفع الفاتورة التي قدرت بمليون دولار شهريا، فقد مُنحت تلك المناجم لشركة Energy Branch- وهي شركة فرعية تابعة لشركة SRC القابضة، ثم إلى Diamond Works، والتي يعد Tim Spicer مالك Executive Outcomes أحد المساهمين في رأسمالها- والذي آلت له في الأخير حقوق استغلال مناجم الماس في المناطق التي احتلتها قواته.

2.8- أنغولا 1994/1993: استحوذت شركتا BranchEnergy و Diamond Works على خمسة امتيازات ضخمة من مناجم الماس بعد وصولهما إلى لواندا العاصمة الأنغولية في عام 1993 بعقد قيمته 40 مليون دولار، وذلك بعد أن ساعدت حكومة الرئيس دوس سانتوس على تحديث قواتها لصد تهديد قوات UNITA المعارضة. وبحلول جوان 1994، قامت ExecutiveOutcomes بطرد المتمردين من منشآت النفط في منطقة سويو كما سيطروا على مناطق التعدين في كافونفو.

3.8- الكونغو – برازافيل: مُنحت لشركة ليفدانLevdan الإسرائيلية نصف حصص رخصة استغلال النفط في حقل Marine III من قبل حكومة الرئيس باتريك ليسوبا، التي دربت ميليشياتها على أيدي متخصصين إسرائيليين: ويعد ذلك ممارسة شائعة في الكونغو، حيث أصبحت الديون تسدد بالنفط أو المدفوعات "العينية" وهي إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل الدولة.

8. الآثار السلبية لهذه الشركات على أمن القارة الأفريقية السياسي والاقتصادي

يعتقد البعض[33] أنه في عصر ترشيد النفقات العسكرية، أصبحت معظم الحكومات ذات السيادة تعترف بأن إسناد مهام دعم الخدمة غير القتالية إلى جهات خارجية يمنحها إمكانية الوصول إلى الخبرة القيمة، ويوفر المال، ويسمح لجيوشها بالالتزام بميزانياتها المحدودة، والموارد اللازمة لوظائفها الأساسية في الحروب وعمليات حفظ السلام.

وبالفعل أصبحت صناعة الأمن الخاص ودور الشركات الأمنية والعسكرية في مجال حفظ السلام أمرا لا غنى عنه بشكل متزايد. وقد أثبت تزايد عدد هذه الشركات وتوسع مجال نشاطها رغم كل ما يلف أداءها من غموض في حروب اليوم والعمليات العسكرية أو عمليات حفظ السلام، أنه لا يمكن أن تتم بشكل خالص من طرف الجيوش النظامية للدول. بل لهذه الشركات كلمتها في الموضوع ولا سيما في المجال اللوجستي وقطاع الخدمات والأعمال المتعلقة بنزع الألغام، والخدمات الطبية، والاتصالات، والتخزين والنقل، وصولا إلى التخلص من الذخائر غير المنفجرة، وتأمين الشخصيات والمواكب المدنية وممرات الإغاثة الإنسانية أثناء الحروب.

ولكن هذا الواقع لا يخص جميع الدول، فالحالة في أفريقيا أو مجمل الدول الضعيفة مختلف تماما. حيث صار واضحا من خلال ممارسة هذه الشركات على الأرض مجموعة من الظواهر السلبية التي تمس بسيادة هذه الدول واستقرارها السياسي وبقائها كدول بكل ما تدل عليه هذه الكلمة من معنى. لا يكفي أن البعض من هذه الشركات كان ينشط في القارة قبل ظهور الدولة المستقلة، كما أن بعضها اتخذت منه الدول الاستعمارية أداة قوية لوضع حد لحركات التحرر، بل إن من هذه الشركات من لا تزال مطبقة على اقتصاديات بعض الدول الأفريقية وتدير الشأن الاقتصادي بها وكأنها لا تزال تحت الاستعمار. نلخص فيما يلي بعضا من هذه الظواهر التي نجملها في النقاط التالية:

– من خلال خصخصة الأمن يتم خصخصة صناعة القرار أيضا. [34] حيث صار بمقدور هذه الشركات تحديد طبيعة التهديدات والحلول الأمنية التي تراها متناسبة والتي قد لا تكون بالضرورة تتوافق مع الصالح العام في تلك البلدان.

– يظل التنظيم والرقابة من قبل الدولة على القطاع الأمني الخاص محدودا بسبب الأوضاع الخاصة التي تعرفها تلك الدول التي تنشط فيها هذه الشركات، وكذلك بحكم العلاقات المتميزة التي تربطها سواء

بالدول الكبرى صاحبة الحل والربط في المنطقة أو بعصب معينة داخل السلطة تسهل عليها تغلغلها في دواليب الدولة وتحميها من:

– أي رقابة أو متابعة. بالمقابل جهاز الدولة كمراقب لنشاط هذه الشركات يظهر عجزه في مواكبة هذا النوع من الأنشطة، كما أنه لا يملك معلومات دقيقة عن أعمالها.[35]

– على قدر تزايد أهمية أدوارها الميدانية أثناء النزاعات وعمليات حفظ السلام إلا أن سرعة انهيار الإنجازات التي حققتها هذه الشركات بمجرد مغادرتها الميدان يبعث على الشك في حقيقة الغاية من توظيف مثل هذه الشركات. حيث أنها لا تبدو قادرة على ضمان الاستقرار في المناطق التي تدخلت فيها لمدى طويل،[36] حيث سرعان ما تستأنف الحرب بعد ذلك مباشرة، والمثالين في كل من سيراليون وأنغولا دليل على ذلك.

– إسهام هذه الشركات وتعمدها في عسكرة المجتمعات التي تتدخل فيها من خلال تسريع "نقل التكنولوجيا" وانتشار الأسلحة المتطورة بشكل متزايد. ذلك أن شركات الأمن تزيد من احتمالات العنف، خاصة وأن ضباط جنوب أفريقيا السابقين يطبقون الاستراتيجيات التي كانت تمارس خلال حقبة الفصل العنصري من خلال تشكيل حركات من نوع إنكاتا. ويعد تحويل مقاتلي كاماجور "التقليديين" إلى فصيل مسلح حقيقي بمعدات حديثة في سيراليون خير مثال على ذلك.[37] هذا ما يزيد في تغذية التطرف في المجتمعات التي تتدخل فيها من خلال تعزيز الحلول الأمنية على الحلول السياسية المتفاوض حولها. توفر السلاح غير النظامي هو مدعاة للقلق في كثير من المجتمعات الأفريقية التي ترتفع فيها معدلات الجريمة ومحاولات التمرد المسلح.

– زعزعة العلاقات المدنية العسكرية داخل الدول التي يتم تدخل مثل هذه الشركات فيها. في نيجيريا، على سبيل المثال، أدى الاستعانة بالشركة الأمنية الخاصة MPRI إلى توتر العلاقات بين قيادة القوات التابعة للجيش ومؤسسة الرئاسة. واحتج رؤساء عدد من الأجهزة الأمنية على ما اعتبروه وصولاً وامتيازات غير محدودة منحتها الحكومة إلى أفراد MPRI في إطار تنفيذ العقود معها. ردا على ذلك، استخدمت MPRI تأثيرها غير الرسمي فضغطت على الحكومة وأجبرتها على إحالة هؤلاء على التقاعد الفوري.[38] توضح هذه الحادثة أن MPRI وشركات الأمن الغربية المماثلة يمكن أن تعمل كقوى خارجية قوية جدا، في مواجهة سلطة تفتقر إلى القوة الكافية للمساومة على القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي.

– انتشار الحرس الرئاسي الخاص في عدد من الدول الأفريقية هو أيضا شكل خفي لاستبدال قوات الأمن النظامية بمرتزقة في أعلى الهيئات العامة الوطنية. في غابون، في جمهورية أفريقيا الوسطى، في جزر القمر، أثر هؤلاء الحراس بشكل كبير على المسؤولين واستغلوا الصلاحيات التي منحت لهم بحيث وجهوها في اتجاه مصالحهم الخاصة.

– قتل الروح المعنوية والقتالية للجيوش الوطنية، وبالتالي التقليل من جاهزيتها لمواجهة العدو، وافتقارها لعقيدة قتالية. وما حصل في مالي سنة 2012 يعد أحسن مثال.

– استقطاب القطاع الخاص لأكثر الأفراد كفاءة وخبرة، بعد تسريحه من الجيش النظامي، هو تجفيف مقصود للجيوش الوطنية الأفريقية من كل الكفاءات والقدرات القتالية.

ليس أدل على ما أشرنا إليه من خطورة في التعامل مع هذه الشركات والآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك، ما جاء على لسان المقرر الخاص المعني بموضوع المرتزقة التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إنريكي برناليس باليستيروسEnrique Bernales Ballesteros، الذي حذر في تقريره المؤرخ في 20 فبراير 1997 [39]الدول التي تتعاقد مع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأنها قد تصبح تهديدا لها بسبب الأنشطة التي تقوم بها، والتي تنتهك فيها حقوق الإنسان وتحول دون ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

10. خاتمة

تبرر الانحرافات العديدة للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تسجل في كل مرة أثناء تدخلاتها المميزة ميدانيا، ضرورة وجود تشريع ملزم يسمح بالتحكم في أنشطة المرتزقة المعاصرين وحظرها ومتابعتها في النظام الداخلي (البلدان التي تعمل فيها، الدول المضيفة) ولكن أيضا على المستوى القاري والدولي بحكم توسع نشاطها على المستوى العالمي. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال مواصلة التضييق القانوني والرقابة على نشاط هذه الشركات وتحيين الترسانة القانونية الأفريقية في هذا المجال، لمواكبة التطورات التي تعرفها ظاهرة خصخصة القطاع الأمني خاصة والعسكري بشكل أشمل.

هذا، كما أنه من الضرورة بما كان،دعم البدائل التي تفقد هذه الشركات فرص المبادرة واستغلال الفراغ في ميدان حفظ السلام، خاصة وتسوية النزاعات الأفريقية بشكل عام. وذلك عبر تشجيع فرص تولي المنظمة القارية الاتحاد الأفريقي ممثلا بمجلس السلم والأمن الإفريقي أو الهيئات الإقليمية الفرعية ومنحها مهمة الاضطلاع بأدوار تؤول في العادة إلى هذا الشركات، وأبرز مثال عن ذلك قوات الإيكوموج ECOMOG في غرب أفريقيا.

في الأخير يجب التأكيد على ضرورة إرساء حالة من الثقة والاستقرار في العلاقات المدنية-العسكرية في القارة الأفريقية. وحتى إن كان ذلك أمرايصعب تحقيقه في القريب العاجل، إلا أنه يعد من أفضل الطرق التي تقلل من حاجة الدول الأفريقية إلى هذه الشركات وتقلل من تبعيتها لها. وضوح العلاقة بين المدني والعسكري في القارة سيجعل الأول يحرص على خلق جيش قوي للدفاع عن الوطن دون الخوف من تدخل العسكري في صلاحياته، ويجعل العسكري يخصص مع توفر الإمكانات لديه كل قواته في المهمة الأسمى وهي فرض الأمن والاستقرار وحماية سيادة البلاد. وفي الحالتين تتراجع الحاجة إلى خدمات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة إلا فيما يخص زيادة خبرة الجيش والمزيد من الاحترافية والكفاءة.

الهوامش:

1- يقصد في كل أجزاء هذا المقال بعبارة القارة الأفريقية أو أفريقيا، كل المنطقة الواقعة جنوب الصحراء من دون أن تشمل دول شمال القارة (دول المغرب العربي ومصر)

2-Herfried Münkler, `'Clausewitz and the Privatization of War `', in Hew Strachan and Andreas Herbger-Rothe, Clausewitz in the 21st Century, Oxford University Press, 2007, p 220.

3-SabeloGumedze (Eds). "PRIVATE SECURITY IN AFRICA, MANIFESTATION, CHALLENGES AND REGULATION". ISS MONOGRAPH SERIES. N° 139, NOVEMBER 2007, p. 33.

4-Michelle Small. "Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa", Occasional Paper Series, Vol. 1, N° 2, 2006. Durban, South Africa: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), p. 7

5-Peter W. Singer. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security", International Security, Vol. 26, N° 3, 2001/2002, pp. 186-220.

6-Fred Schreier, Marina Caparini. "Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies", Occasional Paper No. 6. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2005, p. 2

7 - يصعب التمييز بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، نظراً لتنوع الخدمات التي قد توفرها أي شركة بعينها وتزايد الضبابية بين المهام العسكرية التقليدية والمهام الأمنية الأخرى في نزاعات اليوم، والتي لم يعد فيها الفصل سهلا بين المدني والعسكري. من ثم، يستخدم مصطلح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) طوال هذا البحث للدلالة على المجموعة الكاملة من الشركات الأمنية الربحية، لأنه يصف بوضوح طبيعة الخدمات التي توفرها هذه الشركات.

8-Karin Dokken. "African Security Politics Redefined." Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008.p. 187

9-SabeloGumedze. "Private Security in Africa, Manifestation, Challenges And Regulation". ISS MONOGRAPH SERIES, N° 139, November 2007, p. 23

10-Ibid, p. 23

11-ينص البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف الصادر في 12 أوت 1949 على تعريف شامل للمرتزق يحتوي على ستة معايير هي: (أ) المرتزق هو أي شخص يتم تعيينه محلًيا أو بالخارج للقتال في نزاع مسلح ؛ (ب) يشارك بشكل مباشر في الأعمال القتالية ؛ (ج) الرغبة في تحقيق مكاسب مادية خاصة هي الدافع الأساسي للمشاركة في الأعمال القتالية؛ (د) ليس من الرعايا أو طرف في نزاع أو مقيم في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ (هـ) ليس عضوا في القوات المسلحة لأحد طرفي النزاع ؛ (و) لم يتم إرساله من قبل دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية كعضو في قواتها المسلحة.

12- SabeloGumedze. Op. Cit, p. 23

13-تأسست شركةExecutiveOutcomesفي عام 1989 من قبلEeben Barlow، وهو ضابط سابق في جنوب أفريقيا من وحدة النخبة المتخصصة ضد حرب العصابات. وتم حلها رسميا سنة 1998 بعد أن أصدرت حكومة جنوب أفريقيا، قانونًا لتنظيم قطاع المرتزقة ومكافحة تجاوزاته، يتعين بموجبه على مواطني جنوب أفريقيا التماس إذن مسبق من حكومتهم للقتال في الخارج أو لتقديم المساعدة العسكرية لجهة خارجية.

14-SabeloGumedze. Op. Cit, p. 24

15-Richard Banégas. « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire » Critique internationaleN°1 - automne 1998, p. 187

16-Michelle Small. "Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa." Occasional Paper Series: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Vol. 1, N° 2, 2006, p. 5

17-Charles Tilly. "War Making and State Making as Organized Crime" in Bringing the State Back In edited by Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and ThedaSkocpolm (Cambridge: Cambridge University Press, 1985). (20180 03 20 تم تصفحه في) http://www.jesusradicals.com/uploads/2/6/3/8/26388433/warmaking.pdf, p-p. 171-172.

18 -Michelle Small. Op. Cit, p. 15.

19-Philippe Chapleau et François Misser. « Le retour des mercenaires », Politique Internationale, n° 94, hiver 2001-2002, p.219.

20-Frank Hoffman. "Conflict in 21 century: The Rise of hybrid wars". Potomac Institute for Policy Studies, 2007, p 28, http://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf(12 تم تصفحه في 2017 11)

21-MoustaphaCisse Fall, « Exploitation du pétrole et rébellionsdans le delta du Niger », Les Cahiers d'Outre-Mer, 255, Juillet-Septembre 2011, mis en ligne le 01 juillet 2014, (2018 01 30 تم تصفحه في). URL : http://com.revues.org/6344 , p. 443

22-Marc-Antoine Pérouse de Montclos, « Pétrole et sécurité privée au Nigeria : un complexe multiforme à l'épreuve du », Cultures & Conflits, 52, hiver 2003, mis en ligne le 03 juillet 2004, consulté le 20 juillet 2018. (2018 01 13 تم تصفحه في URL : http://journals.openedition.org/conflits/983, p. 153

23-Actes du colloque : « Le boom du mercenariat : défi ou fatalité ? Les documents de Damoclès, n°89, 2ème trimestre 2001,(11 12 تم تصفحه في 2017http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/dambferfb7dfprc9m2kphf115/resources/mercenaires-a4.pdf, p. 8

24 -Kim Richard Nossal, ``Roland Goes Corporate: Mercenaries and Transnational Security Corporations in the Post-Cold War Era'', The Journal of Civil Wars, Vol. 1, No. 1 (1998), p. 25

25-السيد مصطفى أحمد أبو الخير. "مستقبل الحروب، الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة". القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص. 283

26-Marc-Antoine Pérouse De Montclos. « Etat Faibles et Sécurité Privée en Afrique Noire, De l'ordre dans les coulisses de périphérie mondiale » Paris : l'Harmattan, 2008, p.21

27- David Pfotenhauer. “The Case for Private Contractors in Northern Nigeria.” Professional Overseas Contractors. Post Date: February 12, 2016. https://www.your-poc.com/the-case-for-private-contractors-in-northern-nigeria/ (تم تصفحه في 22 12 2017)

28-Christopher Kinsey. “Corporate Soldiers and International Security, The Rise of Private Military Companies.” USA: Routledge. 2006, p. 8

29-Peter W. Singer. “Corporate warriors: The Rise of the Privatized Military Industry”. Ithaca and London, Cornell University, 2008, p. 17

30- Richard Nossal, "Roland Goes Corporate: Mercenaries and Transnational Security Corporations in the Post-Cold War Era". The Journal of Civil Wars, Vol. 1, N° 1 (1998), p. 20. In: Emmanuel KwesiAning. “Whither Africa’s Security in the New Millennium: State or Mercenary-induced Stability?” Global Society, Vol. 15, N° 2, 2001, p. 151

31- Richard Banégas. « De la guerre au maintien de la paix le nouveau business mercenaire » Critique internationaleN°1 - automne 1998, p. 182

32-Ibid, p. 183

33-Emma Holager. “The impact of the private security industry on peace-building efforts in Africa: An assessment of Executive Outcomes, MPRI and DynCorp.” Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts (International Studies) at Stellenbosch University. March 2011, p. 77.

34- Michelle Small. “Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa.” Occasional Paper Series: The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Vol. 1, N° 2, 2006, p. 15

35- Ibid, p. 16

36- بيار كونيسا، "مرتزقة الأمن الجدد"، لوموند ديبلوماتيك، عدد أبريل." 29-4-2003 http://alasr.me/author/view/182

37-Richard Banégas. Op. Cit, p. 191.

38-Emma Holager. Op. Cit, p. 79

39-Jean-Jacques Roche (Sous la Direction de). «Des gardes suisses à Blackwater, Mercenaires et auxiliaires d’hier et d’aujourd’hui.» Études de l’Irsem, MAI 2010, Vol. 1, N°2, pp. 7-8